


الطشقندي وأصول الصنعة النحوية في حاشيته على شرح الجامي

أ.د. مثنى فاضل ذيب الجبوري
م.م عيسى عبد الجبار إبراهيم
الجامعة العراقية/ كلية الآداب



*Tashkenti and the origins of grammatical craftsmanship
In his footnote to explain Al-Jami*

*Prof. Muthanna Fadel Deeb Al-Jubouri
M. M. Issa Abdul-Jabbar Ibrahim
Iraqi University / College of Arts*



ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة المبادئ النحوية لطشقندى في محيطه لشرح الجامع وشرح منهجه في السمع والقياس والإجماع ، وهي الأدلة النحوية التي أسس عليها ركائزه ، وشرح موقفه من التعامل. بسماع القرآن والحديث النبوي وخطاب العرب.

Abstract

The research aims to find out the grammatical principles of Tashkenti in his entourage to explain al-Jami and to explain his approach to hearing, analogy and consensus, which are the grammatical evidence on which he established his pillars, and to explain his position on dealing with Qur'anic listening, prophetic hadith and the speech of the Arabs.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد..

إن الإرث المعرفي العربي أكبر من أن تقزمه أياد خفية تعمل خيوط مؤامراتها في خفاء الزوايا المظلمة، طعنا ووأدا، فهذا الكنز العظيم ما هو إلا سلالة ذهبية من الفكر الضارب في أعماق الخلود المعرفي ، فقد أدلى العرب الأعلام في كل مجال ، ولعل اللغة كان لها النصيب الأوفر كونها لغة القرآن العظيم، فتناثرت المؤلفات منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، ومن هذه المؤلفات: (حاشية الشيخ الطشقندي على شرح الجامي)، فأوقفت هذا البحث على دراسة موقفه من الأصول النحوية من حيث استعمالها، واستدعائه للشاهد النحوي كونه من أهم مصادر الاحتجاج عند العرب في تععيد القاعدة وتوضيح المسألة وتدعيم الرأي، فبني هذا البحث على تمهيد، وأربعة مباحث، نهض التمهيد بالتعريف بالأصول على نحو عام.

وأما المبحث الأول فقد أوقفته على كيفية استعمال الشيخ الطشقندي لهذه الأصول، مع أمثلة عليها، وأما الثاني فقد درست فيه موقف الشيخ من الشاهد القرآني ، وجاء الثالث ليحمل دراسة القراءات وكيفية تأصيلها في فكر الشيخ، وهذا المطلب الأول، وأما الثاني فقد استعملته في دراسة الشاهد النبوي في الشرح.

ونهض المبحث الرابع بدراسة الشاهد الشعري، والحكم والمأثور من كلام العرب، ثم أسدل الستار على البحث بخاتمة سجلت فيها أهم ما عن لي من نتائج.

وهذه المباحث قد تفاوتت في حجمها بحسب ما استعمله الشارح ، فقد كان لثقافته الفقهية والدينية الأثر في استعماله للشاهد القرآني على نحو أكبر من بواقي الأصول الاحتجاجية الأخرى، فقسمت هذه المباحث إلى مطالب على نحو المسائل التي استعمالها الشيخ، وهذه الشواهد كانت على نحو اختياري، وإلا فهي كثيرة جدا ، ومتنوعة الاستعمال بين عقيدة وفقه وأخلاق ولغة صرفية ودلالية ومعجمية ونحوية ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث فينا رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول

الأصول في الحاشية، تعريف ووصف:

الأصل لغة: أسفل كل شيء^(١)، وأصل كل شيء قاعدته التي لو توهّمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها^(٢)، وحده الجرجاني على أنه "ما بينى عليه غيره، وهو: عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره."^(٣)

وفي عرف أهل الصنعة من النحاة: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله^(٤). وحده السيوطي في اقتراحه بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل^(٥)."

ولعل المُحدّثين لم يبتعدوا عن نهج الأقدمين في التعريف بهذه الأصول، إذ يقول أحدهم: أصول النحو تلك الأسس والأركان التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم^(٦).

وهذه الأسس والأركان هي التي قام عليها النحو العربي وبموجبها استطاع النحاة من السالفين والخالفين أن يسيروا عليها في نحوهم على وفق ما سار عليه لسان العرب، وأن يعرفوا ما هو صحيح فيتبعوه، وما هو فاسد فيجتنبوه^(٧).

وعلى هذا، فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الإجمالية المثبتة للقضايا الكلية، وهناك تباين في عدد هذه الأصول عند الأعلام، فابن جني جعلها ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس^(٨)، وعدّها أبو البركات الأنباري ثلاثة أيضاً، لكن مع تباين في المصطلحات، وهي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال مستبعداً للإجماع^(٩)، وأخذ السيوطي منهما وجعلها أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال^(١٠).

وأما الشيخ الطشقندي فقد سار على هدي العلماء في استعماله لهذه الأصول، فحاشيته على شرح جليل للكافية الحاجبية؛ ولهذا نجد المحشي قد استعان بهذه الأصول في بناء هذه الحاشية، وإن كان هناك تباين في استعماله لهذه لأصول من حيث الكثرة والقلّة، وهذا تفصيل لكيفية تعامل الشيخ مع أصول الصنعة النحوية، والمنهج الذي ارتضاه مع كل عنصر من عناصرها:

المطلب الأول: السماع أو النقل:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو؛ وذلك لأنه أول ما يُرتكز عليه هو القرآن الكريم، الذي يعد السبب الرئيس لنشوء علوم العربية على مختلف ألوانها، وقد حده أبو البركات الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج من حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"^(١١)، أي: ما نقل من كلام موثوق بفصاحته، كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب المنقول قبل فساد الألسن، على ما حده السيوطي^(١٢)، يقول الدكتور مثنى الجبوري: "التمثل بفهم القرآن الكريم وما تعلق به هو الدافع والباعث والحافز الحقيقي الأول وراء نشأة النحو ووضع قواعده وقوانينه وأحكامه، فلو لم يكن هناك قرآن ودين لما وجد النحو"^(١٣)، والسماع هو الأصل المعتبر في إثبات القاعدة النحوية، يقول ابن جني في نقل وصية الأخفش: "واعلم أنك إذا أدك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أذاك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن"^(١٤).

وقد استعمل الطشفتدي هذا المصطلح وشرحه وفصّل فيه، ووضع أصولاً يعرف بها المطلع على ماهية السماع وضابطة القياس، إذ يقول: "إن الواضع وضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وأما أن يضع قانوناً كلياً تعرف به الألفاظ، فهي قياسية، وذلك القانون إما أن تعرف به المفردات القياسية...، وإما أن تعرف به المركبات القياسية،..."^(١٥).

وزاد في تعريف هذين الأصلين توضيحاً من خلال ضرب الأمثلة على كل أصل على نحو سهل واضح ينضح فكرًا تعليميًا، إذ يقول: "وذلك القانون إما أن تعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي على وزن فاعل هو موضوع لذلك، وفي باب أفعل على وزن مفعول هو موضوع لكذا، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والنهي، والمصغر، والجمع، ونحو ذلك، وهذه يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف"^(١٦).

واستعمله إما لتوجيه نحوي أو لتوضيح فكرة أو لترجيح رأي، ومن ذلك في تنازع الفعلين المتعديين (أعلمني وأعلمته) إلى ثلاثة الذي منعه الجرمي معللاً في منعه عدم السماع^(١٧)، وفي مسألة الضمير الرابط الذي يجوز حذفه قياساً وسماعاً، إذ يقول - بعد أن بيّن موضع القياس -: "وأما السماع، ففي غير ذلك، مثل قوله تعالى:

{وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} (٤٣) (١٨)، أي: ذلك منه" (١٩)، ومن جميل ما

ذكره في باب المفعول المطلق، وعدم وجود ضابطة في مسألة الحذف، فإنه إذا وجدت ضابطة، فعندها يتحول السماعي إلى قياسي، وذلك في قوله: "لا يهتدي النحوي إلى ضابطة كلية يتعرف بها أحكام جزئيات وجوب الحذف في هذه الأمثلة، فلا بد من تعداد مواضع الحذف بخصوصها حتى يتم ضبط الألفاظ العربية من حيث الإعراب والبناء، ولو اهتدى أحد إلى استخراج تلك الضابطة ينقلب السماعي إلى قياسي" (٢٠)

فمقصود كلامه هنا: أن الأصل في العربية هو السماع الذي اعتمد عليه العلماء في جمع اللغة ثم أطروا هذا السماع بقواعد وضوابط تضبطه لغرض معرفي تعليمي، ومن هذه الضوابط والقواعد وُجد القياس في العربية.

واستعان بعدم وجود السماع في رد جواز الأندلسي دخول (قد) على الفعل الماضي المنفي بـ(ما)، إذ يقول: "وأجاز الأندلسي على ضعف دخول (قد) في الماضي المنفي بـ(ما)، نحو: ما قد ضربك أبوه، وليس بوجه لعدم السماع والقياس أيضاً لكون (قد) لتحقيق وقوع الفعل، و(ما) لنتيجه" (٢١).

والفيصل عنده السماع، إلا أن توجد ضابطة يحدد عن طريقها الاستعمال، ومن هذا رده على عبد القاهر الجرجاني في جعله (عتمة وضحوة) معينين كـ(سحر) في منع الصرف لا عن سماع

فيهما، إذ قال: "والأولى منعه إذا لم يسمعها إلا منونتين" (٢٢).

ومما تقدم أجد أن الشيخ كان وقافاً عند حدود السماع في توجيه رأي ورد آخر، ولاسيما ما كان سماعاً مشتهراً على السنة العرب، فقدمه تارة على القياس، وأخرى جعل القياس هو الفيصل في القضية.

المطلب الثاني: القياس:

لغة: التقدير، يقال: قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً إذا قدره على مثاله (٢٣).

وفي اصطلاح النحاة: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع (٢٤)، وقيل: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (٢٥)، هو أيضاً محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة أو فروعها وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة (٢٦).

وعرفه الدكتور المخزومي بقوله: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما خبأته الذاكرة" (٢٧).

ولجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، فكان السبيل الثاني لمعرفة اللغة وأصل من أصولها، فقد أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي وصلوا إليها، ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعدهم على استنباط القواعد اللغوية والنحوية^(٢٨).

ويعد الحضرمي أول من بعّج النحو ومدّ القياس والعلل - على ما ينقل عنه - وكان أشدّ الناس تجرّيداً للقياس، ومعنى مدّ القياس: وسع أصول قياس العربية وأحكامها، ومعنى أشدّ تجرّيداً للقياس، أي: أشدّ معرفة بحقائقه واجتهاداً في ضبطه^(٢٩)، ثم استقى شيخ العربية الفراهيدي هذا الأصل من أشياخه إذ يقول ابن جني: "ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"^(٣٠)، والقياس يستدعي أربعة أركان لا بد لكل قياس منها كما قرره أبو البركات الأنباري: ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم، ومثّل لذلك فقال: وذلك مثل أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمّ فاعله، فنقول: اسم أسند الفعل إليه، مقدّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما يسم فاعله، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد.^(٣١)

وأما الطشقندي فقد أصل للقياس والسماع، كما مرّ في مطلب السماع، وذكر كثيراً من الأقيسة، من ذلك في مقدمة الحاشية عندما ذكر (الفاء) في كلمة (فهذه)، إذ قال: "فهذه الفاء إما على تقدير (أما) أو على توهمها كذا قيل، لكن القياس خلافه؛ لأن تقدير (أما)، إذا كان الجزاء أمراً، أو نهياً ناصباً لما بعد (أما)"^(٣٢)، وذكر في مسألة حذف الضمير الرابط الجواز بين السماع والقياس مع بيان حجة القياس والتعليل لها، إذ قال: "وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً، فالقياس في موضع، هو أن يكون الضمير مجروراً بـ(من)، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين درهماً، أي: الكر منه؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور جميعاً"^(٣٣)، وفي ترجيحه لرأي سيبويه في مسألة وضع الضمير الظاهر بدل المضمّر في خبر المبتدأ وغيره، يقول: "وأما وضع الظاهر موضع المضمّر في خبر

المبتدأ وغيره، ففي موضع التفخيم يجوز قياساً، وفي غيره يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول، وإلا فلا، وهذا عند سيبويه^(٣٤).

وكان يغلق طريق القياس محيلاً على السماع، كما في قوله: " فإن المرفوع عند الأخفش والفراء يجوز أن يكون مبتدأ في قوله تعالى: {إِنَّ أُمَّرُؤًا هَآءَكَ} ^(٣٥)، والمشهور وجوب النصب في الاسم المذكور بعدهما كل ذلك موقوف على السماع لا طريق للقياس فيهما"^(٣٦).

وهكذا كان القياس من الاصول المعتمدة عند الشيخ الطشقندي في توجيه بعض الظواهر والآراء النحوية، غير أن الأصل عنده هو السماع إذا تعارض هذان الأصلان.

المطلب الثالث

الإجماع والاحتجاج:

أولاً : الإجماع:

قال ابن الحاجب "الإجماع لغة: العزم"^(٣٧)، والاتفاق أيضاً، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد (ﷺ) في عصر على أمر..."^(٣٨)، وهو أيضاً: اتفاق نحاة البلدين -البصرة والكوفة- على حكم نحوي أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية^(٣٩).

وعرفه ابن جني بقوله: "أن يجمع أهل البلدين، البصرة والكوفة"^(٤٠). وعند السيوطي: أن يجمع أهل العربية على أن علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علّة تقرير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستئصال^(٤١)، وتبع السيوطي ابن جني وجعله مقصوراً على إجماع نحاة البصرة والكوفة^(٤٢)، إذ قال: "ويكون الإجماع حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة"^(٤٣)، فشرطه كما يتضح من كلام ابن جني ألا يخالف السماع والقياس.

وأما في فكر الشيخ حافظ الدين، فقد وقف على كثير من الآراء المنفق عليها، فنراه ينوع في المصطلح بين (إجماع النحاة، والإجماع، والاتفاق، واتفاقاً)، كما في مسألة الضمير في الخبر الجامد يقول: "وعند الكسائي لا بد في الخبر الجامد، والمشتق من الضمير، وإجماع النحاة على أنه لا بد في خبر كان مطلقاً"^(٤٤)، ويرد على القاضي عبد الجبار ويصف رأيه بعدم الاستقامة؛ لأنه مخالف للإجماع، إذ قال: "وقال القاضي عبد الجبار: المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك: له علي عشرة إلا واحداً، بمعنى: له تسعة، لا فرق بينهما إلا بالعبرة، ولا دخول هناك ولا إخراج،

وهذا أيضاً غير مستقيم؛ للقطع بأن (عشرة) لفظ موضوع، و(إلا واحداً) أيضاً كذلك، ووضع المجموع مجموع الأوضاع ليس إلا، وأيضاً خلاف الإجماع^(٤٥).

وفي الممنوع من الصرف في مسألة العلمية التي تكون شرطاً وسبباً، قال: " أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في أربعة مواضع اتفاقاً: ... " (٤٦).

ولعله كان من أنصار ابن جني والسيوطي في حصر الإجماع بين قطبي النحو، إذ قال: "وإن كان الزمان معرفة، نحو: الصوم يوم الجمعة، لم يكن الرفع غالباً عند البصريين، وعند الكوفيين النصب واجب، وإن لم يقع في أكثر، فنصبه وجره بقى غالباً منكراً، أو معرفاً اتفاقاً من الفريقين" (٤٧).

ولم يقف على اتفاق وإجماع علماء النحو واللغة فحسب، وإنما وقف أيضاً على إجماع القراء، كما في قوله: "ولما خفي عن المصنف وقع إشكاله منع فساد اتفاق أكثر القراء على الوجه المرجوح، بل المحذوف، واتفاقهم على الوجه المرجوح مع أن بعض الناس قد جوز ذلك" (٤٨).

ثانياً: الاحتجاج:

لغة: البرهان، وقيل: الحجة: ما دفع به الخصم، وحاجّه حاجّة وحجاجاً، نازعه الحجة، والحجّة بالضم، مصدر بمعنى: الاحتجاج والاستدلال^(٤٩).

وفي اصطلاح أهل الصنعة هو: دليل في إثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة^(٥٠)، وعرفه بعضهم بأنه: الاستدلال بأقوال من

يحتج بهم في مجال اللغة والنحو، وهو يردف الاستشهاد ويقابله التمثيل^(٥١). والاحتجاج عند الشيخ في حاشيته تنوع بين نص قرآني وقراءة قرآنية أو حديث نبوي، أو كلام العرب من شعره ونثره وغيره؛ وذلك لتأصيل القواعد التي قام عليها النحو العربي، وفي المبحث التالي تفصيل لهذه الأركان.

المبحث الثاني

منهج المحشي في الشواهد النحوية

المطلب الأول: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد اتجه النحاة إلى الاعتماد عليه في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم.

فجميعهم متفقون على أنه أفصح كلام، ولا يوجد أصح منه نقلاً، وأبعد منه عن التحريف، فلم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريها سنداً وامتناً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة من أفواه العلماء الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (ﷺ)، فهو النص العربي الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكنات فلم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم^(٥٢).

قال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"^(٥٣)؛ ولهذا يقول الجزري: "فعلماء هذه الأمة لم تنزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها ما لم يطلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه"^(٥٤)، فهو رأس الفصاحة بما ثبت له من صحة الرواية وقدسية الحفظ عليه من الزلل والتحريف، وتقاس القاعدة على لغته وتصحح بموجبه، فهو أفصح أساليب العربية على الإطلاق^(٥٥)، وتقاس أصالة الاستدلال في كتب اللغة على مقدار ما استشهد به من القرآن الكريم، وفي هذه الحاشية نجد وفرة الاستشهاد بالآيات القرآنية وتنوعاً في هذا الاستدلال، وهذه أمثلة تبين منهج الشيخ في كيفية استعماله للنص القرآني، وبعض المسائل النحوية التي اعتمد فيها على الشاهد القرآني في توجيهها:

١- في معظم استدعائه للنص الكريم يستعمل جزءًا من الآية، قد تكون كلمة أو أكثر، وقلما يستشهد بأية كريمة كاملة، نحو قوله: "وعليه حمل قوله تعالى: {سَلَسِلًا وَأَعْلَلًا} (٥٦)، و{قَوَارِيرًا} (٥٧) (٥٨)، وقد استشهد بها بصرف ما لا ينصرف مطلقًا في القرآن وكلام العرب.

٢- يمهّد للنص الكريم في غالب استعمالاته بـ(قوله تعالى)، وقد يستعمل ألفاظًا أخرى، مثل: (قال تعالى، قوله)، وقلما يذكر الآية دون أن تسبق بلفظة تدل على أنها قرآن، كما في مسألة كون ظرف الزمان خبرًا عن عين أو معنى، إذ قال: "ويرد على الفريقين بـ{الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ} (٥٩) لعدم استغراق الحج تمام الأشهر" (٦٠).

٣- غالبًا ما يستوقف قلمه في توضيح موضع الشاهد بلفظة سهلة تعمل على إكمال صورة الكلام، مسبوقة بلفظة: (أي) التفسيرية، من ذلك قوله: "كما في قوله تعالى: {يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ} (٦١)، أي: له القبض والبسط" (٦٢).

٤- ينوع في ترتيب الشاهد القرآني، فقد يقدمه ثم يردفه بشاهد مصنوع أو شعري، أو قد يقدم المصنوع ثم يتبعه بالشاهد القرآني، ومثال ذلك في مسألة مجيء الاستثناء المفرغ في معمولات الفعل في المبتدأ والخبر والفاعل والملحق به، إذ قال: "والمفاعيل، نحو: ما ضربت إلا زيّدًا، وما مررت إلا بزيد، و{إِنْ نَظُنُّ الْإَظْنَآ} (٦٣)، وما رأيتُه إلا يوم الجمعة، وإلا قدامك، وما ضربته إلا تأديبًا" (٦٤).

٥- يسوق أكثر من نص كريم في تثبيت القاعدة، وقد يفصل بينها بقوله تعالى أو دون ذلك، وذلك في (الفاء)، إذ تأتي على تقدير (أما) أو على توهمها، وهذا خلاف القياس؛ لأن تقدير (أما)، إذا كان الجزاء أمرًا، أو نهياً ناصبًا لما بعد (أما)، نحو: "قوله:

أ.د. مثنى فاضل ذيب الجبوري & م.م عيسى عبد الجبار إبراهيم |

{وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} (٣) {وَتَبَّابَكَ فَطَهِّرْ} (٤) {وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ} (٥) {٦٥}، و {هَذَا فَلْيُدْفُوهُ} (٦٦)، و {فَذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} (٦٧)، و {وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْسُوا} (٦٨)، و {فَذَلِمْتُمْ تَفَعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا} (٦٩) «(٧٠)».

٦- قد يعتمد على الشاهد القرآني في تقوية ما ذهب إليه الشارح الذي استعان بالشاهد المصنوع، وهذا دليل على أصالته في النقاش واعتماده على الفصيح من الكلام في حججه، وذلك في نحو قوله: "وجمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة، وجمع القلة على ما دونها، كما صرح به الشارح هذا بحسب الوضع، وقد يستعار أحدهما مكان الآخر، كقوله تعالى: {ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} (٧١)، مع وجود القرينة (إقراء)، ولفظ الخواص جمع كثرة"، والشارح لم يستعمل هذا الشاهد (٧٢).

٧- قد يتوهم فيصدر آية بلفظة (قولك)، نحو: "لأن قولك: {إِنْ نَظُنُّ الْإِطْنَاءَ} (٧٣)، لو كان للتأكيد لزم استثناء الشيء عن نفسه"، وجاء هذا المثال في إشكالية وقوع التأكيد بعد (إلا)؛ لأنه لو كان (الظن) في قوله تعالى: {إِنْ نَظُنُّ الْإِطْنَاءَ} للتأكيد لزم استثناء الشيء عن نفسه؛ لأن مصدر نظن هو الظن ليس إلا، ولا يحتمل غير الظن أيضًا حتى يخرج الظن عنه (٧٤).

٨- عند ذكره أكثر من شاهد قرآني لم يلتفت إلى أسبقية النص القرآني في المصحف، فقد يقدم الشاهد في سورة متأخرة على آخر في سورة كريمة متقدمة على أختها في المصحف الكريم، ومثال ذلك في مسألة تنازع الفعلين والعامل منهما، إذ قال: "وقوله تعالى: {فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَمْرُهُمْ إِنْ كُنَّيْهِ} (٧٥)، و {أَتُورِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا} (٧٦)، أنه حمل على المذهب الكوفي يلزم حمل الآية الكريمة على خلاف المختار" (٧٧).

٩- قد يعتمد على ذاكرته في سوق الآية الكريمة، مما أوقعه في خطأ، وذلك في المستثنى الموصول، نحو قوله: "أو اسم موصول، نحو: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ} (٧٨) إِلَّا الَّذِينَ

ءَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾^(٧٨)»^(٧٩)، وفي جميع النسخ وردت بنص: "إن الذين كفروا لفي خسر إلا من آمن وعمل صالحاً"، وهذا الأمر لا يتناسب وثقافته الدينية فضلاً عن أنه من حَقَّاق كتاب الله تعالى، وكان مفسراً لبعض كتابه، كما تبين في ترجمته، فمن غير المعقول أن يسهو في سورة العصر، ولعل هذا الأمر قد وقع من سهو ووهم النسخ.

المطلب الثاني

القراءات القرآنية:

لم يكن النحاة على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور، فمنهم من ردَّ بعضها، وقيل بعضهاً آخر، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حُجَّة^(٨٠).

فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، وعدّها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجَّة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم، وأصولهم، فإن خالفها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي^(٨١).

ومن جانب آخر كانت القراءات مصدرًا مهمًّا من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه، وما عارضها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها^(٨٢).

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثية: أن من النحاة من توسَّط، فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها^(٨٣).

ويرى بعض الباحثين أنَّ إطلاق الحكم القائل: إن البصريين ردُّوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبلوها على الإطلاق، وإن ما نقلوه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأن البصريين وحدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم، قول غير سديد؛ لأن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري^(٨٤).

والقراءات من الأصول القوية في الاحتجاج فهي كما يقول الدكتور عبد العال: "أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره..."^(٨٥)، فهذا ركن الدين الإستراباذي^(٨٦)

يرجح كفة القراء على النحويين في قوله: "فلا يكون إجماع النحاة حينئذ حجة؛ لأنه ليس إجماعهم إجماع لجميع النحويين مع مخالفة القراء، ولئن سلمنا أنه ليس في القراء نحاة إلا أن القراء ناقلون لهذه اللغة، فهم مشاركون للنحاة في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون القرآن عن ثبت عصمته من الغلط في مثله؛ لأن ما نقله القراء من القراءات تواتر، وما نقله النحاة آحاد، فقولهم أرجح، ولئن سلمنا أنه ليس تواتراً لكن القراء أكثر وأعدل، فكان الرجوع إلى قولهم أولى" (٨٧).

وفي حاشية الشيخ نجده قد وقف عند عدد محدود من القراءات، فلم يتجاوز عدد الأصابع، فمجموع ما أورده من هذا الشاهد لا يتجاوز خمس قراءات، في أغلبها لم يتطرق إلى اسم القارئ سوى ما قرأ به أبو جعفر (٨٨)، وكان في استشهاده بالقراءات يبين أنها قراءة، مستعملاً في ذلك لفظ (قراءة)، أو (قرأ)، ومثال ذلك: "فقال: "من قوله: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنْ آيَلٍ ﴾ (٨٩)، لا من قوله: ﴿ وَلَا يَلْبَسْتَ مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا أَمْرًا نَكَ ﴾ (٩٠)، وأما على قراءة الرفع، فهو بدل من أحد" (٩١).

ومن منهجه في القراءات استعانتته بالشاذ منها من خلال نعتها بالشواذ، مثل قوله: " كما هو مذهب البصريين، وإلى حد الأولوية، كما هو مذهب الكوفيين، بدليل القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَوَحْدَةً﴾ (٩٢)، بنصب القرآن، ونزل عليه منزلة الفاعل مع أن القرآن مفعول به، وبدليل قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (٩٣) على صيغة المجهول (٩٤)، وحمل البصريون أمثال ذلك على الشذوذ" (٩٥).

المطلب الثالث

موقفه من الحديث النبوي:

استشهد أصحاب الصنعة من أهل اللغة بالحديث الشريف في مصنفاتهم، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل، والأصمعي، والجوهري وغيرهم، ويمكن القول: إنه لا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل بالحديث في اللغة، ثم لا يستشهد به في النحو، فاللغة والنحو أصل واحد وإن كانت شواهد النحاة من الحديث ليست في كثرة شواهد اللغويين^(٩٦)، وسكت علماء النحو المتقدمون عن قضية الاستشهاد بالحديث، ولم يشذ منهم أحد، فلم يصدر عن أحد منهم نص يفيد منع الاحتجاج بالحديث إلى أن أثبتت هذه القضية في القرن السابع الهجري على يد ابن الضائع وأبي حيان.

إن مسألة الاحتجاج بالحديث مسلّم به لدى النحاة المتقدمين، ومن الأدلة على ذلك أنهم لم يختلفوا في هذه المسألة، كما فعلوا حين اختلف أهل الحيين في القبائل التي ينبغي الأخذ بلغاتها، وكذلك قد اختلفوا في الاحتجاج ببعض القراءات ونصوا على القراءات التي لا يؤخذ بها في حين لم يردّ أحد منهم شيئاً من الحديث النبوي كما ردّوا بعض القراءات^(٩٧).

ولا يمكن أن نتخيل أن علماء العربية القدماء كانوا يجهلون ذلك، غير أن السر-والله أعلم- في قلة الاستشهاد بالحديث الشريف مردّه كما تراه الدكتورة خديجة الحديثي: أنه لم يكن مدوناً في زمانهم، وما دُوّن في عصر الصحابة رضي الله عنهم لم يكن مشتهراً عندهم^(٩٨).

ولعل الطشقتدي أراد السير على خطى الأقدمين، فجنده لم يستشهد بالحديث النبوي سوى عشر مواضع تنوعت بين قضايا لغوية ونحوية، اثنان منها في مقدمته، أحدهما صرح به والآخر نعت به (الحديث المشهور)، إذ قال: "قال الشارح النحرير بعد التيمن بالتسمية اقتداءً بكلام الله، وعملاً بالحديث المشهور، وأداءً لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا الشرح أثر من أثارها في ضمن الحمد بقوله (ﷺ): ((الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَّا يَحْمَدُهُ))"^(٩٩)"^(١٠٠).

ويمكن أن نجمل منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي بما يأتي:

١- يميز الحديث بوساطة قوله: "قول الرسول (ﷺ)"، وقوله (ﷺ)، وكما في الحديث"، وغير ذلك، وقد لا يشير إلى كونه حديثاً، كما في قوله: "وأما قولهم: ((مَنْ صَمَتَ نَجًا))"^(١٠١)، قصداً منه العموم، فقد اختلف فيه"^(١٠٢).

٢- لم يقف على صحة الحديث، فنقل عدداً من الأحاديث الموضوعية والمنسوبة، ومثال الموضوع ما ورد في خاتمة متنه في صحة وقوع (إلا) صفة أو بدل بقوله: "تمسكاً

المطلب الرابع

الشواهد الشعرية والنثرية:

أولاً: الشواهد الشعرية:

بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر، ونقضوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامه عربيته^(١٠٩).

ومن ثم وضع النحاة معايير اجتماعية ومكانية وزمانية للذين يؤخذ عنهم ويستشهد بكلامهم، وقد وضع العلماء الشعراء في طبقات على وفق الإطار الزمني وبينوا موقف النحاة من الاحتجاج بأشعارهم، كما هو ثابت عند أهل العربية.

ولا خلاف بين النحاة في صحة الاستشهاد والاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى، والثانية في التقييد النحوي، وأما الطبقة الثالثة فقد اختلفت النحاة في صحة الأخذ عنها، فالنحاة الأوائل كانوا لا يستشهدون بشعرهم كأبي العلاء، قال الأصمعي عن أبي العلاء: "جلست إليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"^(١١٠).

أما من جاء بعدهم من النحاة، فقد أجازوا الأخذ عنهم والاحتجاج بشعرهم كما نرى في كتاب سيبويه^(١١١)، قال البغدادي: "وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم"^(١١٢).

وأما الطبقة الرابعة: فلا يجوز الاحتجاج بشعر شاعر منها، قال السيوطي: "أجمعوا على أنه لا تحتج بكلام المؤلدين، والمُحدّثين في اللغة العربية"^(١١٣)
قال أبو عمرو بن العلاء في شعر جرير^(١١٤) والفرزدق^(١١٥): "لقد أحسن هذا المؤلّد حتى هممت

أن أمر صبياننا بروايته"^(١١٦)، وقال الأصمعي في الأخطل: "لو أدرك الأخطل من الجاهلية

يومًا واحدًا ما قدمت عليه جاهليًا ولا إسلاميًا"^(١١٧).

وهؤلاء الأجلاء كانت لديهم القدرة على تمييز الفصيح من غيره، ولكن لعلمهم لم يجروا أن يغيروا سنن الذين خلو من قبلهم^(١١٨).

ونقل السيوطي عن استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد، إذ يقول: "وقد احتج سيبويه

في

كتابه ببعض شعره تقريبًا إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره"^(١١٩)، وهذا ما

تناقله بعضهم^(١٢٠) في باب الإدغام من قوله^(١٢١):

وما كلُّ ذي لبِّ بمؤتیک نُصَحَه وما كلُّ مؤتٍ نصَحَه بلبيب

واعتمد السيوطي في كلامه على المزربان، غير أن هذا الأخير في موشحته لم يقل إلا ما تناقله القوم من هجاء بشار لسببويه دون أن ينعكس ذلك على شيخ العربية في انقاء لسان بشار بالاستشهاد في شعره^(١٢٢).

وأما البيت الشعري، فقد اختلف في نسبته، يقول الأستاذ علي النجدي: "على أن البيت ليس خالصاً لبشار، ينسبه إليه ناس، وينسبه إلى أبي الأسود ناس آخرون"^(١٢٣)، ولعل شيخ العربية لم يكن يقصد الاحتجاج، وإنما أراد التمثيل فقط^(١٢٤)، يقول المعري: "ويجوز أن يكون استشهاده به على نحو ما يذكره المتذكرون في المجالس ومجامع القوم"^(١٢٥).

وأما من ثبت عنه أنه تجاوز حدود الاستشهاد نحو شعر المؤلدين، فمنهم الزمخشري، فقد استشهد ببيت من شعر أبي تمام، معللاً ذلك بقوله: "هو وإن كان مُحدَّثاً، لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيفتتعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"^(١٢٦).

ولعل القول الفصل الذي لا يعترض عليه أحد، هو قول ابن جني، إذ قال: "ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها"^(١٢٧).

والطشقندي في حاشيته لم يقف عند الحدود التي وضعها الأقدمون، فقد حكّم ذائقته اللغوية في اختيار الشواهد، ولأنه كان كثير النقل عن الرضي، فقد انتهج نهجه، فلم يوقفه الزمان ولا المكان في الأخذ من شواهد العربية، والشاهد الشعري عنده ليس بوفرة الشاهد القرآني، فقد استشهد بـ(سنة وثلاثين) بيتاً شعرياً؛ ولعل ذلك يرجع إلى كونه من حفاظ كتاب الله تعالى، فاستعان بحفظه في إيراد الشواهد القرآنية، ويمكن أن نلخص منهجه في الشاهد الشعري بما يأتي:

- ١- لم يقف عند حد زمني أو مكاني في استشهاده الشعري، فقد استشهد بشعر البحري^(١٢٨)، والفرزدق^(١٢٩)، وجريز^(١٣٠)، وغيرهم ممن عدّ خارج حدود الاستشهاد.
- ٢- في أغلب أبياته التي استشهد بها لم يشر إلى أن الشاهد من الشعر، فكان يصدره بلفظة (قوله، أو مثل، أو كما في)، ومثال ذلك: "ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول بلا سقوط الجار، كما في^(١٣١):

أمرتكَ الخَيْرَ" (١٣٢).

٣- قد يذكر الشاهد فقط، أو جزءاً من الصدر أو العجز، وقد يذكر البيت كاملاً، ومثال ذكره للشاهد قوله: "وأما المنصوب، فيشترط كونه منصوباً بالفعل لفظاً، مثل (١٣٣):
فَتَوْبٌ لَيْسَتْ" (١٣٤).

٤- في بعض الأحيان يقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، كما في عود الضمير على (كلانا) مفرداً، إذ قال: "والجواب أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، كما قال (١٣٥):

كلانا إذا ما نال شيئاً أفاته

وقال الله تعالى: {كَلِمَاتُ الْجَنَّةِ نَائِتٌ أَكْهَأُ} (١٣٦) (١٣٧).

٥- يورد بيتين أو ثلاثة أبيات متتابعات شاهداً على مسألة، كما في مسألة اتصال ضمير المفعول به بالفاعل، إذ قال: "وجه الدفع عدم صحة الجواب المذكور، ومن جملة المستندات لهما قول الشاعر (١٣٨):

لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع
وقوله (١٣٩):

ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه زهيراً على ما جرّ من كل جانب
وقوله (١٤٠):

جرى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعال كما يجزى سيمار" (١٤١).
٦- يورد بيتاً شعرياً ليس شاهداً على مسألة، ولعله تبرير لعدم الإطالة في المسألة ورد على حاسديه وغيظ أعدائه كما في قوله: "ولولا مخافة الملل من الإطناب لأوردت تحقيقات مذاهب المتقدمين في الضابطة المذكورة بحيث حق أن يقال (١٤٢):

شجؤ حساده، وغيظ عداه أن يرى مبصر، ويسمع واع" (١٤٣).

٧- يذكر بعض الأبيات ليس على سبيل الشاهد، بل يذكرها كشاهد تعليمي في مسألة نحوية وذلك نحو: "إذ الكلام في بيان موانع الصرف، كما يدل عليه أول أبيات أبي سعيد الأنباري النحوي (١٤٤):

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب" (١٤٥).
ويمكن أن نستدل كذلك على منهجه هنا أنه لم يوقف القارئ على اسم القائل إلا في هذا الموضع.

٨- التزم منهجه الاختصاري، فقد يكون في البيت الشعري أكثر من شاهد، غير أنه لا يذكر إلا المتعلق بالمسألة التي يريدتها فقط، وذلك في قول امرئ القيس (١٤٦):

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

والشاهد فيه: إعمال الفعل الأول وهو (كفاني)، لأن قوله: (قليل) قد ارتفع بـ (كفاني)، ولم يجز أن يعمل الفعل الثاني، وهو قوله: (ولم أطلب) في (قليل)، وفي البيت شاهد آخر: هو كثرة وقوع (أن) بعد (لو) (١٤٧).

ثانياً: الشواهد النثرية:

أما موقفه من الكلام المنثور، فنظر إلى كلام العرب، فاستدعى قطوفاً من أمثاله وحكمه وبعض أقوال الفصحاء، لما لهذا الكلام من أهمية في اللسان العربي، إذ يقول ابن المقفع: " إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق، وأنق للسمع وأوسع لشعوب الحديث" (١٤٨).

فأما الأمثال فقد نالت نصيبها عنده في خمسة مواضع، إذ نراه في بعضها يقدمها على الشاهد القرآني، نحو: " وقولك: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقوله تعالى: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ} (١٤٩)، فالمراد به المعنى المصدرى لا معنى الفعل" (١٥٠)، ونراه

يختم كلامه بمثلٍ تردد في عدة مواضع في حاشيته، نحو: "ولا من مقولة الحامض المطلق، ودون إثباتها (خرط القتاد) (١٥١)" (١٥٢).

أما في أقوال الفصحاء، فقد استشهد بقولين لسيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وذلك في قوله: "ويبطله أن الاستغراق قد يتحقق في النفي والإثبات، كما في: لا رجل، و(تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ) (١٥٣)"

(١٥٤)، وقوله: " وأما قول عمر (رضي الله عنه): (إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا)، فهو على تقدير: بَعْدَ وَنَحْ (١٥٥).

خاتمة البحث :

- بعد هذه الرحلة المباركة في دراسة جانب مهم من جوانب العربية وتقعيد قواعدها في حاشية جلييلة هي حاشية على شرح الجامي، هذه خاتمة سجلت فيها أهم النتائج :
- ١- تميز فكر الشيخ الطشقندي بأصالته وسيره على خطى الأصول الأول التي بنى النحاة العربية عليها ، غدا استدعى كل الأصول النحوي على نحو مختلف في الكمية .
 - ٢- كان السماع والقياس من الأصول الأساس التي اعتمد عليها الشيخ في بناء شرحه ، فقد رد كثيرا من الشاذ اعتمادا على المشهور من السماع والقياس .
 - ٣- لم يكن الإجماع عنده بذلك المستوى من الاستعمال ، وهذه كذلك تحسب للشيخ إذ أن الإجماع لا يمكن أن يتحقق إلا نادرا جدا ، ولهذا يجد السيوطي أنه من الصعوبة بمكان أن نقف عليه عند العرب على الرغم من حجبيته^{١٥٦} .
 - ٤- كان الشاهد القرآني هو الأصل عند الشيخ الطشقندي فقد استظل به أكثر من مئة وخمسين آية كريمة .
 - ٥- تنوع استعماله للشاهد القرآني بين تفسير ومعجم ودلالة وفقه ولغة والأكثر هو النحو ، وقد كان فكر الطشقندي متحررا في استعماله ، فتارة ينفرد برأي وأخرى يسير مع المشهور وهكذا .
 - ٦- أجد والله أعلم أن النحاة الأوائل قد بالغوا في اسدال الستار على نحو الوبر في القرون الأولى ، فكان الأولى أن يكون الاستشهاد بالشعر العربي اعتمادا على الأصول الأولى التي اعتمدها العرب من الفصاحة لا الزمان والمكان .
 - ٧- تنوع استعمال الشارح للشاهد الشعري بين دلالة وأسلوب ولغة والأكثر كان النحو ، والشارح يهتدي بهدي الأقدمين في استعماله للشواهد الشعرية من ربوع الفصاحة الأولى .
 - ٨- كانت ثقافة الشيخ الطشقندي واضحة للعيان في مجال الفقه وعلوم الدين ، من ثنانيا كثرة الشواهد القرآنية والقراءاتية .
 - ٩- حضور الشاهد النبوي والمأثور من كلام العرب على نحو مقتضب ، فأما الحديث ، فقد تميز بين خلق ونحو وعلوم أخرى ، ولم يكن الطشقندي وقافا عند حدود صحة الحديث وإنما كان يروي الحديث دون أن يصدره كونه صحيحا أم لا ، فقد ساق أحاديث بعد التمعن والبحث تبين أنها من المشهور من كلام العرب والأطباء .

- (١) ينظر: العين: (أصل): ١٥٦/٧، وتهذيب اللغة: باب (الصاد واللام) (أصل): ١٦٨/١٢.
- (٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٢٦.
- (٣) التعريفات: ٣٢.
- (٤) لمع الأدلة: ٨٠.
- (٥) الاقتراح في أصول النحو: ٢١.
- (٦) أصول النحو العربي: ٥.
- (٧) ينظر: أصول النحو العربي: ٦.
- (٨) ينظر: الخصائص: ٣٤/١.
- (٩) لمع الأدلة: ٨١.
- (١٠) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٢٦.
- (١١) لمع الأدلة: ٨١.
- (١٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٣٩.
- (١٣) إرشاد من توهم سبب وضع النحو للحن ومخالطة الأعاجم والأمم: ١٥١، كتاب قيد النشر.
- (١٤) الخصائص: ١٢٦-١٢٧.
- (١٥) ينظر: حاشية الطاشقندي: ١٣٩-١٤٠.
- (١٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٩.
- (١٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٠٦، وحاشية الطاشقندي: ٣١٣.
- (١٨) سورة الشورى: الآية: ٤٣.
- (١٩) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/٤٥، وحاشية الطاشقندي: ٣٣٨.
- (٢٠) حاشية الطاشقندي: ٣٧٦.
- (٢١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٠.
- (٢٢) ينظر: حاشية الطاشقندي: ٤٤٥.
- (٢٣) ينظر: لسان العرب: فصل (القاف) (قيس): ١٨٧/٦.
- (٢٤) لمع الأدلة: ٩٣.
- (٢٥) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.
- (٢٦) ينظر: اللغة والنحو: ٤٢، وخطوات البحث النحوي: ١٨٥.
- (٢٧) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٠.
- (٢٨) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٨٥.

- (٢٩) ينظر: الهامش ٤ ، ٥ من طبقات فحول الشعراء: ١٤/١.
- (٣٠) الخصائص: ٣٦٢/١.
- (٣١) ينظر : لمع الأدلة: ٩٣.
- (٣٢) حاشية الطاشقندي: ١٠٣.
- (٣٣) ينظر: وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/١، وحاشية الطاشقندي: ٣٣٧.
- (٣٤) ينظر: الكتاب: ٨٦/١، والنص المحقق: ٣٣٨.
- (٣٥) سورة النساء: من الآية: ١٧٦.
- (٣٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١١٥/٣، وحاشية الطاشقندي: ٤٣٠.
- (٣٧) ينظر: الفروق اللغوية: ٣٦.
- (٣٨) منتهى الوصول والأمل: ٥٢، وينظر: التعريفات: ١٦، وابن الحاجب النحوي: ١٢٠-١٢١.
- (٣٩) أصول النحو: ١٦٥.
- (٤٠) الخصائص: ١٨٩/١.
- (٤١) الاقتراح في أصول النحو: ١٣٧.
- (٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥.
- (٤٣) الخصائص: ١٨٩/١.
- (٤٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٧/١، وحاشية الطاشقندي: ٣٣٩.
- (٤٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٤/١، والمصباح في شرح المفتاح: ٦٠١، وحاشية الطاشقندي: ٤٨٦.
- (٤٦) حاشية الطاشقندي: ٢٧٩.
- (٤٧) ينظر: شرح المفصل: ١٨١/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٧٧٨/٤، وحاشية الطاشقندي: ٣٤١.
- (٤٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٣٢/٢، وحاشية الطاشقندي: ٤٩٥.
- (٤٩) ينظر: تاج العروس، (حجج): ٤٦٨/٥، والقاموس الفقهي: ٧٦.
- (٥٠) ينظر: في أصول النحو: ٦.
- (٥١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦١.
- (٥٢) ينظر: في أصول النحو: ٢٨.
- (٥٣) معاني القرآن للفراء: ٢٢/١.
- (٥٤) النشر في القراءات العشر: ٥/١.
- (٥٥) ينظر: رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن: ٤٧.
- (٥٦) سورة الإنسان: من الآية: ٤.
- (٥٧) سورة الإنسان: من الآية: ١٥.
- (٥٨) حاشية الطاشقندي: ٢٢٩.

- (٥٩) سورة البقرة: من الآية: ١٩٧.
- (٦٠) ينظر: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦٢/٤، وحاشية الطاشقندي: ٣٤١-٣٤٢.
- (٦١) سورة البقرة: من الآية: ٢٤٥.
- (٦٢) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٤٥٦/٣، وحاشية الطاشقندي: ٣١٢.
- (٦٣) سورة الجاثية: من الآية: ٣٢.
- (٦٤) ينظر: المسائل الحلييات: ٢٢٩/١، وحاشية الطاشقندي: ٤٩٧.
- (٦٥) سورة المدثر: الآية: ٣-٤-٥.
- (٦٦) سورة ص: من الآية: ٥٧.
- (٦٧) سورة يونس: من الآية: ٥٨.
- (٦٨) سورة الكهف: من الآية: ١٦.
- (٦٩) سورة المجادلة: من الآية: ١٣.
- (٧٠) ينظر: الكتاب: ١٣٣/١، ١٣٦، وحاشية الطاشقندي: ١٠٣.
- (٧١) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٨.
- (٧٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٥٢/١، وحاشية الطاشقندي: ١٦٨.
- (٧٣) سورة الجاثية: من الآية: ٣٢.
- (٧٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٢/٢، وحاشية الطاشقندي: ٤٩٧.
- (٧٥) سورة الحاقة: من الآية: ١٩.
- (٧٦) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.
- (٧٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٩/١-٢١٠، وحاشية الطاشقندي: ٣٠٩.
- (٧٨) سورة العصر: الآية: ٢-٣.
- (٧٩) حاشية الطاشقندي: ٥٠١.
- (٨٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١، وأصول النحو العربي: ٣٧.
- (٨١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٧.
- (٨٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٨٤.
- (٨٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٨.
- (٨٤) ينظر: إرشاد من توهم سبب وضع النحو للحن ومخالطة الأعاجم والأمم: ٥١، كتاب قيد النشر.
- (٨٥) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: ١١٠.
- (٨٦) الحسن بن محمد بن شرف شاه الجرجاني الحسيني الإستراباذي الموصلي الشافعي، شارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق، من تصانيفه: شرح مقدمة ابن الحاجب، وشرح المطالع في المنطق، توفي سنة ٥٧١٥هـ، ينظر: النجوم الزاهرة: ٢٣١/٩، وشدرات الذهب: ٩٥/٨، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣/٣.

- (٨٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٩٠٧/٢-٩٠٨.
- (٨٨) ينظر: حاشية الطاشقندي: ٣١٧.
- (٨٩) سورة هود: من الآية: ٨١.
- (٩٠) سورة هود: من الآية: ٨١.
- (٩١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٨٠، والنشر في القراءات العشر: ٣٨٠/٢، وحاشية الطاشقندي: ٤٩٤.
- (٩٢) سورة الفرقان: من الآية: ٣٢.
- (٩٣) سورة الجاثية: من الآية: ١٤.
- (٩٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٢/٧، والدر المصون: ١٩٣/٨.
- (٩٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٦/١، وحاشية الطاشقندي: ٣١٧.
- (٩٦) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠٠-١٠١.
- (٩٧) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع: ١١٤، ١٥٨.
- (٩٨) ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي: ٤١١-٤١٢، وشرح العوامل النحوية: القسم الدراسي: ١١٣.
- (٩٩) جامع معمر بن راشد: باب شكر الطعام: رقم (١٩٥٧٤): ٤٢٤/١٠، والأدب اللبهيقي: رقم (٧١٦): باب (من حمد الله عز وجل): ٢٩٣/١، وشعب الإيمان: باب تعديد نعم الله عز وجل: رقم (٤٠٨٥): ٢٣٠/٦.
- (١٠٠) حاشية الطاشقندي: ٩١.
- (١٠١) حديث للرسول (ﷺ)، رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو حديث غريب، وإسناده ضعيف، ينظر: سنن الترمذي، باب الصمت، رقم (٢٥٠١): ٦٦٠/٤، وسنن الدارمي، باب الصمت، رقم (٢٧٥٥): ١٧٨١/٣.
- (١٠٢) حاشية الطاشقندي: ٣٣٢.
- (١٠٣) حديث موضوع، ينظر: الموضوعات للصغاني: ٣٨-٣٩.
- (١٠٤) حاشية الطاشقندي: ٥٠٤.
- (١٠٥) المصدر نفسه: ١١٧.
- (١٠٦) المصدر نفسه: ٢٧١.
- (١٠٧) الحديث روي عن المغيرة بن شعبه، ينظر: صحيح البخاري: باب (ما ينهى عن إضاعة المال)، رقم (٢٤٠٨)، ورقم (٥٩٧٥): ١٢٠/٣.
- وفي صحيح مسلم ورد عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، ينظر: صحيح مسلم: باب (النهي عن كثرة المسائل)، رقم (١٧١٥): ١٣٤٠/٣.
- (١٠٨) ينظر: حاشية الطاشقندي: ١٢١.
- (١٠٩) ينظر: من تاريخ النحو العربي: ١٩.

- (١١٠) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده: ٩٠/١.
- (١١١) ينظر: الكتاب: ٥٣/١، ٧٦.
- (١١٢) خزانة الأدب: ٦/١.
- (١١٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٥٨.
- (١١٤) الشاعر المشهور: أبو حرزة جرير بن عطية بن الخطفي، توفي سنة: ١١١ هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٣٧٤/٢، ووفيات الأعيان: ٣٢١/١.
- (١١٥) همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال التميمي، يكنى أبا فراس، لقب بالفرزدق لشبه وجهه بالخيزرة، وهي الفرزدقة، إذ كان وجهه مدورًا جهيمًا، وقيل: لقصره وغلظه، من شعراء الطبقة الأولى في الإسلام، توفي سنة ٥١١ هـ. ينظر: طبقات ابن سلام: ٢٩٨/٢، ومعجم الأدباء: ٤٨٦/١، وهدية العارفين: ٥١٠/٢.
- (١١٦) العمدة في محاسن الشعر: ٩٠/١، والخزانة: ٦/١.
- (١١٧) فحولة الشعراء: ١٣، ومعاهد التنصيص: ٢٧٢/١.
- (١١٨) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك: ١٠٦.
- (١١٩) الاقتراح في أصول النحو: ٤٢.
- (١٢٠) ينظر: خزانة الأدب: ٢٨٣/١.
- (١٢١) البيت من الطويل، نسب إلى أبي الأسود الدؤلي، ونسب إلى بشار بن برد، ينظر: رسالة الغفران: ١٤٠.
- (١٢٢) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: ٣١٤.
- (١٢٣) سيبويه إمام النحاة: ١٤٧-١٤٨، وكتاب سيبويه وشروحه: ١١٨.
- (١٢٤) ينظر: أصول النحو: ١٢٢.
- (١٢٥) رسالة الغفران: ١٤٠.
- (١٢٦) الكشاف: ٨٧/١.
- (١٢٧) الخصائص: ٧/٢.
- (١٢٨) ينظر: حاشية الطاشقندي: ٣٦٠.
- (١٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٣.
- (١٣٠) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٠.
- (١٣١) البيت اختلف في نسبه، وهو من البسيط، وتمامه:
أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به فقد جعلتُك ذا مالٍ وذا نَسبٍ
- ينظر: ديوان عمرو بن معدى كرب: ٤٧، وديوان خفاف بن ندبه: ١٢٦، وديوان العباس بن مرداس: ٤٦.
- (١٣٢) ينظر: الكتاب: ٣٧/١، والمقتضب: ٣٦/٢، وحاشية الطاشقندي: ٣١٧.

- (١٣٣) البيت لامرئ القيس، من المتقارب:
فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَيْنِ ... فَنُوبٌ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أَجْرٌ
ينظر: الكتاب: ٨٦/١، وشرح ابن عقيل: ٢١٩/١، وديوانه: ١٠٩.
- (١٣٤) ينظر: حاشية الطاشقندي: ٣٣٨.
- (١٣٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، وتمامه:
كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثُ حَرْثِي وَحَرْثَكَ يَهْزُلُ
ينظر: ديوانه: ٥٣/١.
- (١٣٦) سورة الكهف: من الآية: ٣٣.
- (١٣٧) ينظر: حاشية الطاشقندي: ٢١٣.
- (١٣٨) البيت من السريع، ونسب إلى السفاح بن بكير في خزنة الأدب: ٢٨٩/١-٢٩٠، ٩٧/٦، وشرح اختيارات المفضل: ١٣٦٢ (الحاشية)؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب: ٢٧٩/١.
- (١٣٩) من الطويل، نسب إلى أبي جندب، ينظر: ملحقات ديوان أبي جندب: ٢٨٩، وديوان الهذليين: ٨٧/٣.
- (١٤٠) البيت من البسيط، ونسب إلى سليط بن سعد، ينظر: همع الهوامع: ٦٦/١، وخزانة الأدب: ٢٩٣/١.
- (١٤١) حاشية الطاشقندي: ٢٩٢.
- (١٤٢) البيت من الخفيف للبحثري، ينظر: ديوانه: ١٢٤٤/٢.
- (١٤٣) حاشية الطاشقندي: ٣٦٠.
- (١٤٤) من البسيط، نسب إلى ابن الأنباري، ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩/١، وحل شواهد الفوائد الضيائية: ٥٦٣.
- ونسب إلى ابن الحاجب، وهو مفقود من الكافية، ينظر: الطرة والاحمرار: ١٦، وشرح المغني في النحو: ٢٤.
- (١٤٥) حاشية الطاشقندي: ٢٢٣.
- (١٤٦) البيت لامرئ القيس، من الطويل، ينظر: ديوانه: ١٣٩/١.
- (١٤٧) ينظر: المقاصد النحوية: ١٠٣٣/٣، وحاشية الطاشقندي: ٢٢٤.
- (١٤٨) نهاية الأرب في فنون الأدب: ١/١.
- (١٤٩) سورة البقرة: من الآية: ٦.
- (١٥٠) حاشية الطاشقندي: ١٧٥.
- (١٥١) مَثَلٌ، يضرب في الأمر الشديد؛ لأنه غاية الجهد، والخرط: نزع الورق عن الشجر بالكف، والقتاد: شجر غليظ شائك، ينظر: العين: (قتد): ٢١٥/٤، والكامل في اللغة والأدب: ٢٦٠/١، ومجمع الأمثال: ٢٦٥/١.
- (١٥٢) حاشية الطاشقندي: ٣٥٠-٣٤٩.

- (١٥٣) القول لسيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عندما سُئل عن الصيد في محرم، ينظر: الآثار لأبي يوسف: ١٠٥/١، ومصنف ابن أبي شيبة: ٤٢٥/٣، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: ٣٢٤/١.
- (١٥٤) حاشية الطاشقندي: ٩٦.
- ١٥٥ المصدر نفسه: ٤٣٥.
- (١٥٦) ينظر: الاقتراح: ٥٦.

المصادر والمراجع:

١. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، للدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م
٢. إرشاد من توهم سبب وضع النحو للحن ومخالطة الأعاجم والأمم، د. مثنى الجبوري، بحث قيد النشر.
٣. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣ م.
٤. أصول النحو عند ابن مالك، د. خالد سعيد شعبان، مكتبة الآداب، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٩ م.
٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د ت) .
٦. الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، قدّم له وحققه، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ، ١٩٥٧ م.
٧. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ضبطه، عبد الحكيم عطية، دار البيروتية، ٢٠٠٦ م.
٨. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، (ت ٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م.
٩. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تح، أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ — ٢٠٠٥ م.
١٠. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١١. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٥٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ - ١٩٥٧م.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، مرتضى الزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ت).
١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف أنير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء، دار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى، (د ت).
١٤. التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٥٨١٦هـ)، ضبط نصوصها وعلّق عليها، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٤م.
١٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد أبو منصور الأزهرري (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١٦. جامع معمر بن راشد، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ)، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي في باكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٧. الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٨. خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
١٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د ت).
٢٠. خطوات البحث النحوي، د. عبد العظيم حامد هلال، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ت).
٢٢. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق، محمد محمود الشنقيطي، دار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٢٣. رسالة الغفران، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى، ٤٤٩هـ)، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية)، مصر، صححها ووقف على طبعتها، إبراهيم اليازجي، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ، ١٩٠٧م.
٢٤. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تح: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ٢٠٠٠م.
٢٥. سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، عالم الكتب، المطبعة العثمانية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٦. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه، د. خديجة الحديثي، ١٩٧٤م — ١٣٩٤هـ .
٢٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تح: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه، عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م .
٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت، ٧٦٩هـ)، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، الطبعة، العشرون ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م .
٢٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الإستراباذي، (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بدون طبعة، (د ت).
٣٠. شرح العوامل النحوية، للشيخ، محسن القزويني، للشيخ نظر علي الجيلاني (ت، ق، ١٢١٧هـ)، تح: ثامر حمزة علي، كلية الآداب / الجامعة العراقية، ٢٠١٩م .
٣١. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (د ت) .
٣٢. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م .
٣٣. شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد ركن الدين الإستراباذي، (ت ٧١٥هـ)، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٤م .
٣٤. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .
٣٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ت) .
٣٦. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د ت).
٣٧. العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م .
٣٨. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د / مهدي المخزومي، ود / إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت) .
٣٩. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، مقدمة التح: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي، د. جميل بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ، ٢٠١٣م .

٤٠. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تح، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د ت) .
٤١. الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٥٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
٤٢. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دائرة الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
٤٣. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م.
٤٤. كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، دار التضامن، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٧م.
٤٥. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
٤٦. الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت ٥٨٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٤٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: أحمد مهدي، كُتَاب ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ — ٢٠١١م.
٤٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منثور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ .
٤٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م.
٥٠. المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هندواي، الأستاذ المشارك دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٥١. المصباح في شرح المفتاح، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، الطالب، يوكس جليك، الجمهورية التركية، جامعة مرمره، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الأليات، قسم اللغة العربية والبلاغة، ٢٠٠٩م، أطروحة دكتوراه.
٥٢. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، (د ت) .
٥٣. معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م .
٥٤. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٦م.

- ٥٥ . معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت ١٤٠٨ هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د ت) .
- ٥٦ . المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٥٧ . المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- ٥٨ . المقتضب، محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت) .
- ٥٩ . مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع، د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩ م.
- ٦٠ . منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٦١ . الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، أبو عبيد الله بن محمد المرزباني (ت ٣٨٤ هـ)، (د ت).
- ٦٢ . الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠ هـ)، تح: نجم عبد الرحمن خلف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
- ٦٣ . موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١ م.
- ٦٤ . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الظاهري، (ت ٨٧٤ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د ت)
- ٦٥ . النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، قدّم له، الاستاذ علي محمد الضباع، خرّج آياته، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٦٦ . نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد شهاب الدين النويري (ت ٧٣٣ هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ .
- ٦٧ . هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية إسطنبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، (د ت).
- ٦٨ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي (ت ٦٨١ هـ) تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ت) .